الأمم المتحدة S/2022/898

مجلس الأمن

Distr.: General
1 December 2022
Arabic
Original: English

الحالة في السودان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن 2636 (2022) الذي قرر المجلسُ بموجبه تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان (البعثة المتكاملة) حتى 3 حزيران/يونيه 2023، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم له كل 90 يوما تقريرا عن تنفيذه. ويغطي هذا التقرير ما شهده السودان من تطورات في الفترة من 21 آب/أغسطس إلى 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، ويتضمن مستجدات تنفيذ ولاية البعثة، مع إدراج الاعتبارات الجنسانية باعتبارها مسألة شاملة في جميع أجزائه.

ثانيا - التطورات الهامة

ألف - الحالة السياسية

2 - بعد مرور أكثر من عام على الانقلاب العسكري في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021، لوحظت بعض المؤشرات على حدوث انفراجة محتملة لإنهاء الأزمة السياسية في السودان. فقد استمرت الجهود الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى تيسير التوصل إلى حل سياسي للعودة إلى حكومة انتقالية بقيادة مدنية وسط احتياجات إنسانية واجتماعية وأمنية ملحة.

3 - وواصلت الآلية الثلاثية، المؤلفة من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، جهودها لدعم أصحاب المصلحة السودانيين في تعزيز التوصل إلى اتفاق سياسي. وطرحت القوى السياسية والمدنية عدة مبادرات سياسية محلية تركز على ترتيبات لمرحلة انتقالية محتملة في المستقبل. وفي 10 أيلول/سبتمبر، قدمت نقابة المحامين السودانيين مشروع دستورها إلى الآلية. وقد أعدت المشروع لجنة مؤلفة من مختلف تجمعات الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني وأكاديميين بارزين. ووقعت عليه جملة جماعات منها قوى الحرية والتغيير - المجلس المركزي، والحزب الاتحادي الديمقراطي

الرجاء إعادة استعمال الورق

الأصل، وحزب المؤتمر الشعبي، وأنصار السنة، فضلا عن مجموعة من منظمات المجتمع المدني، والجماعات النسائية، والرابطات المهنية.

4 - وفي الأسابيع اللاحقة، واصل الموقِّعون على مشروع دستور نقابة المحامين السودانيين جهودهم لتوسيع نطاق قاعدة دعمهم، وبناء توافق في الآراء، ومعالجة المسائل المتبقية في النص بهدف تمهيد الطريق للمفاوضات مع الجيش. وبالتوازي مع ذلك، أسفرت المفاوضات الثنائية بين بعض الموقِّعين على مشروع الدستور والجيش عن تفاهم أولي بشأن المسائل الرئيسية بين الطرفين. وفي 24 تشرين الأول/أكتوبر، تلقت الآلية الثلاثية تعليقات من الجيش استنادا إلى ذلك التفاهم الأولي وطلب منها الجيش الشروع في عملية سياسية منظمة لتيسير المفاوضات بشأن الخلافات المتبقية. وفي وقت لاحق، تواصلت الآلية بشكل مكثف مع الجهات المعنية من أجل تيسير محادثات سياسية تهدف إلى التوصل إلى اتفاق مدني وعسكري واسع النطاق. وفي 6 تشرين الثاني/نوفمبر، أكد رئيس مجلس السيادة وقائد القوات المسلحة السودانية الفريق أول عبد الفتاح البرهان، في كلمة ألقاها أمام الجنود والضباط في قاعدة حطاب العسكرية بالخرطوم، بحضور رئيس هيئة الأركان العامة ورؤساء الوحدات، أنه تم التوصل إلى تفاهمات مع العنصر المدني، مشددا على أن الجيش ليس متحالفا مع أي جماعة سياسية، وحذر حزبَ المؤتمر الوطني والحركة الإسلامية وغيرهما من أنه لن يسمح لها بالعودة من خلال القوات المسلحة. وفي 13 تشرين الثاني/نوفمبر، تحدث الفريق أول البرهان في قاعدة المرخيات للعمليات مكررا رسائل مماثلة.

5 - وشاركت حركة جيش تحرير السودان/المجلس الانتقالي وتجمع قوى تحرير السودان، وكلاهما من الموقِّعين على اتفاق جوبا للسلام، في أعمال نقابة المحامين السودانيين. وفي الوقت نفسه، كررت الأطراف غير الموقِّعة رفضها للمشاركة. ورفض فصيل حركة تحرير السودان - جناح عبد الواحد الحوار مع الجيش. وانتقدت الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال/فصيل عبد العزيز الحلو الوثيقة لفشلها في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. ولم تُستأنف بعد محادثات السلام بين الفصيل الأخير وحكومة السودان في انتظار تشكيل حكومة مدنية وعودة إلى النظام الدستوري.

6 - كما قدمت قوى مدنية أخرى رؤى بديلة للفترة الانتقالية. وفي 28 أيلول/سبتمبر، نشرت لجان المقاومة في الخرطوم وثيقة بعنوان "الميثاق الثوري لتأسيس سلطة الشعب"، والذي وقعته بعض اللجان من 18 ولاية في جميع أنحاء السودان. ويهدف الميثاق إلى توحيد لجان المقاومة حول رؤية سياسية واسعة، تشمل مجلسا تشريعيا ثوريا يتشكل من خلال عملية شعبية، ويكون بمثابة السلطة العليا، يُختار رئيس الوزراء من خلاله. وفي 8 تشرين الأول/أكتوبر، وقّعت قوى الحرية والتغيير - الإجماع الوطني (التي تضم بعض الموقِّعين على اتفاق جوبا للسلام)، وقوى الحرية والتغيير - القوى الوطنية، والحزب الاتحادي الديمقراطي - الأصل، وأحزاب أخرى، على إعلان سياسي شمل اقتراحا لتعديل الوثيقة الدستورية لعام 2019.

7 - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت لجان المقاومة والنشطاء تنظيم احتجاجات للتنديد بالحكم العسكري والدعوة إلى إنهاء الانقلاب العسكري والعودة إلى حكومة مدنية. وبينما ظلت الاحتجاجات سلمية إلى حد كبير، واصلت قوات الأمن في بعض الحالات الرد باستخدام مفرط وغير متناسب للقوة، مما أسفر عن إصابة ما لا يقل عن 415 شخصا، معظمهم من الذخيرة الحية والقنابل الصوتية والغاز المسيل للدموع. وإذ شهد البلد مرور عام على الانقلاب في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021، نظمت لجان المقاومة والنشطاء احتجاجات في جميع أنحاء البلد في 21 و 22 و 23 تشرين الأول/أكتوبر. وفي 23 تشرين الأول/أكتوبر، أطلقت قوات الأمن النار على متظاهر شاب يبلغ من العمر 18 عاما فأردته. وفي 25 تشرين الأول/

أكتوبر، شارك آلاف الأشخاص في احتجاجات جماهيرية في المدن الكبرى في جميع أنحاء السودان. وأفادت التقارير بمقتل أحد المتظاهرين في الخرطوم بعد أن أطلقت قوات الأمن النار عليه ليرتفع بذلك العددُ الإجمالي للأشخاص الذين قتلوا في الاحتجاجات منذ 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021 إلى 119 شخصا، بينهم 21 طفلا وامرأة واحدة على الأقل. وفي بيان صدر بعد 25 تشرين الأول/أكتوبر 2022، أبلغت قوات الشرطة السودانية عن حوادث عنف استهدفت الشرطة قامت بها جماعات منظَّمة غير مشاركة في الاحتجاج. ولم تتمكن الأمم المتحدة من التحقق بشكل مستقل من تلك المعلومات. وواصلت الشرطة القيام باعتقالات جماعية خلال الاحتجاجات الكبيرة، وعادة ما كانت تطلق سراح المتظاهرين في غضون 48 ساعة بعد اتهامهم بارتكاب جرائم تتعلق بالنظام العام. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أفيد بأن متظاهرين تابعين للنظام السابق نظموا ثلاث مظاهرات أمام البعثة المتكاملة متهمين البعثة بالتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للبلاد

8 - وفي دارفور، ظلت الحالة مستقرة نسبيا مع انخفاض العنف على نطاق واسع مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. وساعدت اتفاقات المصالحة المحلية المبرمة في حزيران/يونيه وتموز/يوليه 2002 في غرب وجنوب دارفور على تحسين الاستقرار في المنطقة. وفي 4 تشرين الأول/أكتوبر، عقد ميني أركو ميناوي، حاكم إقليم دارفور، اجتماعا لحكام ولايات دارفور الخمسة والإدارة الأهلية في الفاشر لمناقشة التحديات الأمنية. وأُنشئت هيئة إقليمية للإدارة الأهلية لتحقيق المصالحة بين المجتمعات المحلية.

9 - ووقعت اشتباكات قبلية كبيرة في ولايتي النيل الأزرق وغرب كردفان. واتسع نطاق القتال في النيل الأزرق واتسع نطاقه ليشمل مناطق جديدة، حيث قُتل وجُرح وشُرِّد العديد من الأشخاص. وتصاعد الوضع مع قيام محتجين من قبيلة الفونج بمظاهرات أمام مكتب الحاكم في عاصمة الولاية، الدمازين، يومي 20 و 21 تشرين الأول/أكتوبر. وطالب المحتجون باستقالة الحاكم، وإلغاء اتفاق جوبا للسلام، وانسحاب قوات أمن معينة من المنطقة. وساعد نشر الحكومة لاحقا لقوات أمن إضافية على كبح جماح العنف. وعقد وفد من الإدارة الأهلية بولاية النيل الأزرق وقادة من قبيلة الهوسا اجتماعات منفصلة مع مسؤولين حكوميين والبعثة المتكاملة لمناقشة أسباب النزاع والخطوات المقبلة.

10 - وفي ولاية غرب كردفان، اندلعت اشتباكات بين قبيلتي المسيرية والحمر في بلدة أبو زبد في 12 أيلول/سبتمبر، عندما تصاعدت التوترات بين القبيلتين بشأن ملكية الأراضي في المحلية. وأُفيد عن مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة أربعة آخرين بجروح. وتم التوصل إلى اتفاق لوقف الأعمال العدائية من خلال جهود الوساطة المحلية ووقعه ممثلو القبيلتين في 19 أيلول/سبتمبر. كما نظم أفراد من قبيلة الحمر عمليتين لقطع الطرق، بدأت الأولى في 24 آب/أغسطس والثانية في 1 تشرين الأول/أكتوبر، للمطالبة بالانفصال عن ولاية غرب كردفان وتشكيل ولاية جديدة هي "وسط كردفان".

11 - وفي 18 آب/أغسطس، أعلن زعيما الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال، الجبهة الثورية السودانية، مالك عقار وياسر عرمان، عن الانقسام بشكل ودي. ونتيجة لذلك، أنشأ 33 فردا، بمن فيهم وزيرة سابقة في الحكومة الاتحادية بثينة دينار، في 21 آب/أغسطس، الحركة الشعبية لتحرير السودان - التيار الثوري الديمقراطي برئاسة ياسر عرمان.

12 - وأُفرج عن تسعة أشخاص من قبيلة المسيرية كانوا محتجزين لدى الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال/فصيل عبد العزيز الحلو في جنوب كردفان منذ آب/أغسطس، واقتيدوا إلى جوبا

في 11 تشرين الأول/أكتوبر، في أعقاب وساطة من رئيس جنوب السودان. وفي 27 تشرين الأول/أكتوبر، تمكنت البعثة المتكاملة من تأمين الإفراج عن امرأتين من العاملين في مجال الرعاية الصحية كانتا محتجزتين لدى ذلك الفصيل وإجلائهما من المنطقة الخاضعة لسيطرة هذا الفصيل. وحظيت هذه العملية بدعم أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري.

13 - وفي الجزء الشرقي من السودان، استمرت التوترات بين المجتمعات المحلية، ولا سيما داخل المجلس الأعلى للبجا الذي ظل منقسما. وفي 1 تشرين الأول/أكتوبر، عاد محمد طاهر أيلة الذي كان سابقا رئيسا للوزراء في الحكومة السابقة لعمر البشير، بصفة حاكمٍ لولاية البحر الأحمر وعضو بارز في حزب المؤتمر الوطني المنحل، إلى بورتسودان من مصر. وفي 26 تشرين الأول/أكتوبر، رفض زعيم أحد الفصائل في المجلس الأعلى للبجا الناظر تُرك المحادثات التي أُجريت بين العسكريين والمدنيين في الخرطوم ودعا إلى تقرير المصير لمنطقة الشرق إذا لم تتم تلبية مطالب هذه المنطقة. وفي 9 تشرين الثاني/نوفمبر، طالب فصيل منافس من المجلس الأعلى للبجا بالسيادة على البجا في الشرق.

باء - الحالة الأمنية

14 - لا يزال انعدام الأمن العام، بما في ذلك الاشتباكات القبلية والنزاع المسلح والإجرام، يشكل تحديا كبيرا. ففي الفترة من 21 آب/أغسطس إلى 17 تشرين الثاني/نوفمبر، سُجِّل 524 حادثا أمنيا، مقابل 569 حادثا خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وفي الوقت نفسه، أفادت التقارير بأن أكثر من 300 مدنيا قُتلوا في اشتباكات قبلية في 18 حادثا، مقارنة بما عدده 261 مدنيا قُتلوا في 46 حادثا في الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

15 - ووقعت اشتباكات قبلية كبيرة في ولاية النيل الأزرق على الرغم من التوقيع على اتفاق لوقف الأعمال العدائية في 3 آب/أغسطس. وفي 1 و 2 أيلول/سبتمبر، اندلعت أعمال عنف بين قبيلة الهمج والجماعات المتحالفة معها من جهة، وقبيلة الهوسا من جهة أخرى، في محليتي الروصيرص وود الماحي، عندما حاول أشخاص مشردون من قبيلة الهوسا العودة إلى أماكنهم الأصلية. وقُتل ما لا يقل عن 21 شخصا، بينهم طفلان، وجُرح 40 شخصا، من بينهم 10 أطفال. وفي 13 و 14 تشرين الأول/أكتوبر، أُبلغ عن وقوع اشتباكات إضافية بين قبيلتي الهوسا والجبالاوين في محلية ود الماحي. وزُعم أن أربعة عشر شخصا قد قُتلوا، وأن أفرادا من قبيلة الهوسا قد تعرضوا للتشريد. وتصاعدت التوترات إلى حلقة هامة أخرى من العنف في 19 تشرين الأول/أكتوبر عندما شن أفراد من قبيلة الهوسا هجوما على قبائل الهمج والفونج وبرتي وغوموز في محلية ود الماحي، مما أسفر عن مقتل أكثر من 257 شخصا وإصابة 570 آخرين في ود الماحي والروصيرص والدمازين. وأعلن حاكم ولاية النيل الأزرق حالة الطوارئ في جميع أنحاء الإقليم في 21 تشرين الأول/أكتوبر، وأعطى السلطة الكاملة للأجهزة الأمنية لاستعادة النظام، وبدأ تحقيقا في أعمال العنف. وساهمت قوات أمنية من خارج الولاية في الحد من العنف وضمنت تحقيق درجة متدنية من الاستقرار. وفي 23 تشرين الأول/أكتوبر، أحرق متظاهرون جزئيا ونهبوا مكتب الحاكم في الدمازين والمكتب الإداري في محلية الكرمك احتجاجا على تقاعس الحكومة المزعوم عن حماية المدنيين. ووقعت اشتباكات أخرى في قرى محلية ود الماحي في الفترة من 23 إلى 26 تشرين الأول/أكتوبر وفي 12 تشرين الثاني/نوفمبر. وفي 7 تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر الحاكم قانونين للطوارئ لتعزيز سلطة الولاية.

16 - كما وقعت أعمال عنف قبلي في ولاية غرب كردفان يومي 14 و 15 تشـــرين الأول/أكتوبر. ففي محلية لقاوة، وقعت اشـتباكات مسـلحة بين قبيلة المسـيرية وقبيلتي النوبة وداجو حول ملكية أراض، خلفت ما لا يقل عن 19 قتيلا و 34 جريحا وتسببت في تشريد نحو 000 65 شخص. وفي 18 تشرين الأول/ أكتوبر، أُطلقت عدة قذائف هاون على بلدة لقاوة من منطقة جبل توليشي. وفي 9 تشرين الثاني/نوفمبر، نظم مجلس عموم النوبه احتجاجا كبيرا في الخرطوم وسلم مذكرة إلى مجلس السيادة طالب فيها بإجراء تحقيق من جانب لجنة مستقلة تابعة للحكومة المركزية، وانسحاب قوات أمن حكومية معينة من المنطقة، واستقالة حاكم غرب كردفان.

17 - ووقعت حوادث أمنية متعلقة بالخلافات بشأن ملكية الأراضـي وزراعتها في ولايات دارفور وكردفان والنيل الأزرق. ويشكل تدمير المزارع تحديا متكررا خلال موسم الأمطار. ووقعت اشـتباكات في 20 أيلول/ سبتمبر بين بدو أولاد غابوش ومزارعي الكواليب في محلية رشاد بولاية جنوب كردفان، حسبما زُعم، بسبب قضايا تتعلق بالرعي وملكية الأراضي. وأُصيب خمسة من رجال القبائل بجروح. وفي شمال دارفور، وابتداء من 21 أيلول/سبتمبر، أفادت التقارير بأن أفرادا من قبيلة الشطية العربية دمروا مزارع في خمسة مواقع شرق طويلة. وتدخلت القوات المشـتركة الحكومية في محلية كرينك في غرب دارفور في 3 تشـرين الثاني/نوفمبر للقبض على رعاة الإبل الذين كانوا يدخلون بصـورة غير مشـروعة الأراضـي الزراعية المملوكة لمزارعين محليين. وفي ولاية النيل الأزرق، اندلعت في 5 أيلول/سبتمبر اشتباكات بشأن الأراضي الزراعية بين قبيلتي الفلاتة والرقاريق في محليتي غيسان وود الماحي، مما أسفر عن مقتل أربعة أشخاص وجرح شخصين. وفي 9 تشرين الثاني/نوفمبر، اندلعت أعمال عنف قبلي بين قبيلتي المسيرية وأولاد رشيد في محلية بنديسي، بعد عملية سطو مسلح قام بها أحد شباب المسيرية، ما أدى إلى سقوط ما لا يقل عن 20 قتيلا و 15 جريحا. وفي 13 تشـرين الثاني/نوفمبر، أعلنت السـلطاتُ حالةَ طوارئ لمدة شـهر واحد في وسـط دارفور وفرضـت حظر تجول من الغسق حتى الفجر في محليات وادي صالح ومكجر وبنديسي وأم دخن.

18 - ووردت أنباء عن وقوع اشـــتباكات في 16 أيلول/ســـبتمبر بين جماعات من حركة جيش تحرير السـودان/جناح عبد الواحد غير الموقِّعة على الاتفاق في منطقة جبل مرة بوسـط دارفور. وأُفيد بأن الحادث نجم عن مقتل عنصـر من فصـيل مبارك علدوك التابع لحركة جيش تحرير السـودان/جناح عبد الواحد على أيدي مجهولين. وردا على ذلك، تبادلت عناصـر من فصـيل مبارك علدوك إطلاق النار مع عناصـر من فصيل صالح بورسا التابع لحركة جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد في قرية تورورا. ونتيجة لذلك، أُفيد عن مقتل شخصين وإصابة سبعة آخرين من كلا الجانبين. ونُهبت مواشي تعود ملكيتها للسكان المحليين في المنطقة. وبالإضـافة إلى ذلك، في 3 تشـرين الأول/أكتوبر، أدت التوترات بين قوات الدعم السـريع وحركة جيش تحرير السـودان/جناح عبد الواحد بالقرب من مخيم سـرتوني لتجمع المشـردين داخليا إلى فرار حوالي 000 5 من المشـردين داخليا إلى الجبال القريبة. ووقعت عدة اشـتباكات بالقرب من قرية روكرو في وسـط دارفور بين عناصر حركة جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد وأفراد قوات الأمن المؤلفة من عناصر من جماعة حسـبو المسـلحة الموقِّعة على الاتفاق (وهي جماعة منشـقة عن حركة جيش تحرير السـودان/جناح عبد الواحد)، ومن المرجح أنها دارت بشـأن السـيطرة على الأراضـي. وفي 18 تشـرين الأول/أكتوبر، أفادت التقارير بمقتل 12عنصـرا من عناصـر جماعة "حسـبو" وإصـابة عنصـرين آخرين؛ وفي 21 تشرين الأول/ أكتوبر، أُفيد عن مقتل تسـعة من عناصـر جماعة "حسـبو"؛ ووقعت اشـتباكات أيضـا في 1 تشـرين الثاني/ نوفمبر، أسفرت عن مقتل 10 عناصر مجهولة الهوية.

19 - ووقعت أعمال إجرامية استهدفت قوات أمن الولاية في دارفور. ففي 6 أيلول/سبتمبر، زُعم أن أفرادا من القوات المسلحة السودانية تعرضوا لكمين نصبه رجال مسلحون مجهولو الهوية بالقرب من كولقي بشمال دارفور. وزُعم أن جنديا من القوات المسلحة السودانية قُتل وأصيب أربعة آخرون. وفي 22 أيلول/سبتمبر، أطلق مسلحون مجهولو الهوية النار على مركبة تابعة للقوات المسلحة في وسط دارفور، مما أسفر عن مقتل السائق. وكان هذا هو الحادث السابع المسجل الذي ينطوي على كمين للقوات الحكومية منذ 21 آب/أغسطس. وبالإضافة إلى قطاع الطرق، يُشتبه في أن الحركات المسلحة غير الموقِّعة تشارك في أنشطة إجرامية مختلفة، بما في ذلك عمليات السطو وسرقة الماشية بسبب ما تواجهه من قلة الموارد.

20 - وتصاعدت التوترات على طول الحدود مع تشاد في 29 آب/أغسطس عندما أُفيد عن مقتل ستة من ضباط الجمارك التشادية في محلية بندسي، بوسط دارفور، في أعقاب حادث تهريب ماشية. وأفادت التقارير بأن مئات الأسر تعرضت للتشريد. ويأتي هذا الحادث في بندسي في أعقاب أعمال عنف عبر الحدود في منطقة بئر صاليبا في محلية سربا بغرب دارفور في أوائل آب/أغسطس، أسفرت عن مقتل 18 شخصا وتشريد أكثر من 000 3 شخص. وفي حين أن الحوادث العابرة للحدود بشأن الماشية هي حوادث شائعة، لا سيما بين القبائل العربية وقبائل الزغاوة، فإن عدد الوفيات في هذه الحوادث الأخيرة وما صاحبها من تعبئة كان كبيرا.

جيم - حالة حقوق الإنسان وسيادة القانون والحماية

21 - لا تزال حالة حقوق الإنسان في السودان مثيرة للقلق. وفي دارفور، ورغم أن بعض المناطق شهدت انخفاضا ملحوظا في الحوادث، ظل المدنيون عرضة للعنف والمضايقات. ففي معسكر زمزم للمشردين داخليا في ضواحي الفاشر بشمال دارفور، نظم المشردون داخليا اعتصاما على طريق الفاشر السريع دام أسبوعين، من 20 آب/أغسطس إلى 5 أيلول/سبتمبر 2022. وسلط الاحتجاج الضوء على التحديات المتعلقة بالحماية، بما في ذلك الهجمات ضد المشردين داخليا وعدم المساءلة عن هذه الهجمات وعدم كفاية الخدمات الاجتماعية الأساسية. وواصلت سلطات الولاية التواصل مع المشردين داخليا لإيجاد حلول لمخاوفهم، بما في ذلك من خلال إصدار مرسوم من حاكم شمال دارفور في 19 أيلول/سبتمبر 2022، أذن بموجبه بتشكيل لجان للتصدي للمخاوف المتعلقة بالأوضاع الإنسانية الصعبة في المخيم.

22 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت البعثة المتكاملة وقوع ما مجموعه 102 من الحوادث زُعم فيها ارتكاب انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان طالت 967 ضحية، بينهم 30 طفلا. ومن الحوادث الـ 102 التي تم توثيقها، تم التحقق من 81 حادثة. وتسببت انتهاكات الحق في الحياة في سقوط 411 ضحية (402 من الرجال وامرأتان و 7 أطفال)، وذهب 497 شخصا (482 رجلا و 3 نساء و 12 طفلا) ضحية انتهاكات السلامة الجسدية، وتسبب العنف الجنسي والعنف الجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، في وقوع 9 ضحايا (5 نساء و 4 فتيات)، في حين تعرض للاختطاف 21 ضحية (20 رجلا وطفل واحد). وبلغ عدد ضحايا الاعتداء الجسدي 29 ضحية (7 رجال و 16 امرأة و 6 أطفال). ومن بين 102 من الحوادث الموثقة من الانتهاكات والتجاوزات المزعومة لحقوق الإنسان، نُسبت المسؤولية عن 12 منها، حسب ما أفادت به التقارير، إلى قوات الأمن الحكومية، وأسفرت عن وقوع 41 ضحية، ونُسبت المسؤولية عن 86 حادثا منها إلى جهات غير حكومية مزعومة، بما في ذلك الحركات المسلحة وجماعات

الميليشيات، وأسفرت عن وقوع 915 ضحية، بينما نُسبت المسؤولية عن 3 حوادث أسفرت عن وقوع 11 ضحية إلى أفراد مجهولين أو غير محددي الهوية.

23 - وفي 28 آب/أغسطس، أصدر النائب العام قرارا بدفن الجثث المجهولة الهوية الموجودة في مشارح الخرطوم وأم درمان المكتظة التي يبلغ عددها 000 3 جثة، ويُعتقد أن بعضها لضحايا الفض العنيف للاعتصام في 3 حزيران/يونيه 2019. وكان من المتوقع أن يبدأ دفن هذه الجثث المجهولة الهوية في 25 أيلول/سبتمبر، ولكن تم تعليق ذلك في انتظار موافقة أسر الضحايا على الدفن. ولم تتمكن السلطات حتى تاريخه من الحصول على توافق في الآراء من أسر الضحايا بشأن الدفن دون التعرف مسبقا على الرفات أو جمع الأدلة على الجرائم التي يمكن استخدامها في الدعاوى الجنائية في المستقبل.

24 - ولم يُحرَز سوى تقدم محدود بشأن إصلاحات نظام العدالة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في الوقت الذي استمرت فيه الإجراءات القانونية ضد المعارضين السياسيين. وفي 26 أيلول/سبتمبر، بدأ النائب العام دعاوى جنائية أولية ضد أعضاء اللجنة التوجيهية لنقابة المحامين السودانيين بسبب مزاعم عديدة تتعلق بأساسها القانوني، وإجراءات التدقيق الداخلية، والفساد. وقد تم الاستئناف ضد هذه الدعاوى. وفي 12 تشرين الأول/أكتوبر، برّأت المحكمة العليا ضابطا من الرتب الدنيا من جرائم مرتبطة بأعمال العنف التي وقعت في 3 حزيران/يونيه 2019 ضد المتظاهرين. وفي اليوم نفسه، اعتُقل وجدي صالح، المتحدث باسم اللجنة السابقة لتفكيك نظام 30 حزيران/يونيه 1989 واسترداد الأموال العامة (لجنة التفكيك) والقيادي البارز لقوى الحرية والتغيير - المجلس المركزي، للمرة الثالثة منذ 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021 بتهم متصلة بعمله السابق في لجنة التفكيك. وفي 28 تشرين الأول/أكتوبر 2022، ألغت لجنة الاستئناف التابعة لمجلس السيادة قرار لجنة التفكيك الصادر في 27 كانون الأول/ديسمبر 2019 بحل نقابة المحامين السودانيين التي كانت قائمة في عهد البشير. وأمرت لجنة الاستئناف بإعادة نقابة المحامين السودانيين السابقة إلى العمل، وحلّت اللجنة التوجيهية لنقابة المحامين السودانيين الحالية. واستأنفت نقابة المحامين السودانية الحالية القرارَ ولا يزال الوضع القانوني الحالي للنقابة غير واضح المعالم. واقتحم أنصار لنظام البشير السابق مقرَ نقابة المحامين السودانيين في 1 تشرين الثاني/نوفمبر. وفي 11 تشرين الثاني/نوفمبر، أقال الفريق البرهان رئيسَ لجنة استئناف المنشأة لاستعراض عمل لجنة التفكيك وعين عضو مجلس السيادة الطاهر حجر مكانَه.

25 - وأكد مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في لقاءات مع السلطات الوطنية خلال زيارته للسودان من 13 إلى 16 تشرين الثاني/نوفمبر على أهمية بناء الثقة بين السلطات وشعب السودان بالنظر إلى تاريخ البلاد والأحداث التي شهدتها في العام الماضي، وشدد على وجوب أن تكون حقوق الإنسان والمساءلة في صميم أي إطار انتقالي جديد يُكتب له النجاح. وأكد على أن طائفة واسعة من ممثلي المجتمع المدني ذكروا أنهم لن يقبلوا العودة إلى الماضي. وأصرت جميع الجهات المعنية التي التقى بها في دارفور على الضرورة الملحة لتنفيذ اتفاق جوبا للسلام بغية التصدي للمظالم التي طال أمدها وحماية المدنيين وتيسير العودة الطوعية للمشردين داخليا. وكان الدعم الذي أبدته السلطات السودانية أثناء زيارة المفوض السامي موضع تقدير كبير.

26 - وتحققت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة المعنية برصد الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال والإبلاغ عنها، التي تشترك في رئاستها البعثة المتكاملة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، من وقوع 51 انتهاكا جسيما ضد 45 طفلا (9 فتيان و 21 فتاة و 15 مجهولي الجنس) خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويمثل ذلك زيادة بنسبة 18 في المائة في عدد الأطفال الذين

تعرضوا لانتهاكات جسيمة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. ومن الأطفال المتضررين البالغ عددهم 45 طفلا، قُتل 16 طفلا (4 فتيان، و 7 بنات، و 5 مجهولي الجنس)، وتعرض 16 طفلا للتشويه (3 فتيان، و 3 بنات، و 10 مجهولي الجنس). وتأثر ثمانية أطفال (6 قتلى، وطفلان تعرضا للتشويه) بالمتفجرات من مخلفات الحرب في شمال دارفور. وتعرضت عشر فتيات للعنف الجنسي، واختُطف صَبيّان وفتاة واحدة. كما وقع هجوم واحد على إحدى المدارس وحادثان من حوادث منع إيصال المساعدات الإنسانية. ونُسب انتهاك واحد إلى قوات الدعم السريع و 50 انتهاكا إلى جناة مجهولي الهوية في شمال دارفور (19) وغرب دارفور (11) والنيل الأزرق (20) ووسط دارفور (1).

دال - الحالة الاجتماعية - الاقتصادية

27 - ورغم نمو الاقتصاد السوداني بنسبة تُقدَّر بنحو 0,5 في المائة في عام 2021، من المتوقع أن ينكمش بنسبة 0,3 في المائة في عام 2022، بسبب ارتفاع أسعار الغذاء والنفط العالمية، وتعليق المساعدات المالية الدولية، والاضطرابات المدنية، والفيضانات، وتعطل النشاط الاقتصادي الذي يقيد النمو. ولا تزال توقعات النمو الاقتصادي في الأجل القريب متواضعة، مع انخفاض الاستثمار والاستهلاك، بسبب محدودية القوة الشرائية، والتضخم الجامح، والبطالة المزمنة، والديون الخارجية التي لا يمكن تحملها.

28 - كما يشير الانخفاض الكبير في الواردات في النصف الأول من عام 2022، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2021 (بانخفاض الآلات والمعدات بنسبة 35 في المائة والمنتجات النفطية بنسبة 24 في المائة) إلى انخفاض النشاط الاقتصادي. ورغم ذلك، ارتفعت قيمة الصادرات من سنة إلى أخرى بنسبة 29 في المائة في النصف الأول من عام 2022، مدفوعة في الغالب بزيادة بنسبة 37 في المائة في صادرات الذهب.

29 - وظل السودان يشهد تضخما ثلاثي الأرقام خلال عام 2022، وإن كان ذلك بوتيرة أبطأ (إذ بلغ متوسطه 188 في المائة خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر، مقارنة بمتوسط بلغ 359 في المائة في عام 2021). وتؤثر الزيادات الناجمة عن ذلك في أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية كالخبز، والوقود، والكهرباء، والأدوية، والرعاية الصحية، والنقل العام، على الفئات الضعيفة أكثر من غيرها، الأمر الذي يستهلك قسم كبير من إيرادات الأسر المعيشية في فترة عصيبة. وبعد انخفاض قيمة الجنيه السوداني بنسبة 35 في المائة مقابل دولار الولايات المتحدة في آذار/مارس 2022، استقر سعر الصرف. وساهمت تدخلات المصرف المركزي وسياسة نقدية أكثر تقييدا سمحت بزيادة بنسبة 36 في المائة فقط في المعروض النقدي خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر 2022، مقارنة بزيادة بنسبة 128 في المائة خلال الفترة نفسها من عام 2021، وكذلك بانكماش النشاط الاقتصادي، في تثبيت سعر الصرف.

30 - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير إضرابات واسعة النطاق من قبل العمال والنقابات العمالية في عدة قطاعات في جميع أنحاء السودان احتجاجا على ارتفاع الأسعار، وزيادة الضرائب التي فرضتها وزارة المالية، وعدم دفع الرواتب.

هاء - الحالة الإنسانية

31 - لا تزال الحالة الإنسانية في السودان مزرية. ووفقا لأحدث تحليل للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي في السودان يُتوقع أن يعاني ما يصل إلى 7,7 ملايين شخص من انعدام الأمن الغذائي في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2022 إلى شباط/فبراير 2023. ويشهد السودان واحدا من أعلى معدلات سوء التغذية لدى الأطفال في العالم. ويعاني أكثر من 000 600 طفل حاليا من سوء التغذية الحاد الوخيم. وقد دفع الوضع الاقتصادي في البلد وأزمة الغذاء العالمية أسعار المواد الأساسية بعيدا عن متناول العديد من السودانيين الضعفاء أصلا. وارتفعت أسعار الذرة الرفيعة والدخن بنسبة من 10 إلى 35 في المائة في آب/أغسطس، لتصل إلى مستويات قياسية جديدة. ومن المرجح أن تتأثر المنطقة التي تم حصادها وغلتها في عام 2022 بتراجع مستويات الأمطار في بداية الموسم إلى أقل من المتوسط، والخسائر المحلية الناجمة عن الفيضانات، وارتفاع أسعار المدخلات الزراعية، بما في ذلك الوقود. وما يقرب من 6,9 ملايين من الفتيات والفتيان - أي واحد من كل ثلاثة أطفال في سن الدراسة - لا يذهبون إلى المدارس في السودان. والفتيات معرضات لهذه المشكلة بشكل خاص.

32 - وحتى تاريخه، سُجل أكثر من 000 63 حالة إصابة مؤكدة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) منذ بداية الجائحة. وحتى لحظة إعداد هذا التقرير، كانت نسبة التطعيم الكامل ضد كوفيد-19 بلغت 12 في المائة من السكان، وكانت نسبة 20 في المائة من السكان تلقت جرعة واحدة على الأقل. وهناك حملة تطعيم أخرى مستمرة تستهدف 6 ملايين شخص في جميع أنحاء السودان.

33 - وظل عدد الأشخاص المتضررين من الأمطار الموسمية والفيضانات المفاجئة في جميع أنحاء السودان ثابتا عند 000 349 شخص منذ 26 أيلول/سبتمبر. ودمرت الأمطار والفيضانات ما لا يقل عن 860 24 منزلا وألحقت أضرارا بما عدده 250 48 منزلا آخر في 16 من 18 ولاية. وأفاد المجلس القومي للدفاع المدني أن 146 شخصا كانوا لقوا حتفهم وكان 122 شخصا أُصيبوا بجروح منذ بداية موسم الأمطار في حزيران/يونيه. وكانت الولايات الأكثر تضررا هي جنوب دارفور والقضارف ووسط دارفور والنيل الأبيض وكسلا.

34 - وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر 2022، نزح أكثر من 000 265 شخص بسبب النزاعات القبلية والهجمات المسلحة. ومنذ منتصف تموز/يوليه، أُفيد بأن ما يقرب من 000 100 شخص نزحوا داخل ولاية النيل الأزرق وإلى المحليات والولايات المجاورة بسبب النزاعات القبلية. وبسبب تجدد النزاع والعنف منذ 13 تشرين الأول/أكتوبر، نزح أكثر من 000 34 شخص إلى بلدتي الدمازين والروصيرص حيث احتموا في 10 مدارس. وهناك عدد غير مؤكد من الأشخاص الذين نزحوا داخل محلية ود الماحي، ونزح بعض الأشخاص إلى سنار وولايات أخرى. وأُوفدت بعثة تقييم إنسانية مشتركة بين الوكالات في 27 تشرين الأول/أكتوبر إلى المدارس في الدمازين والروصيرص. ومنذ 28 تشرين الأول/أكتوبر، تحسنت الحالة الأمنية، ولم يُبلَّغ عن وقوع حوادث. وأدت أعمال العنف في محلية لقاوة بولاية غرب كردفان في تشرين الأول/أكتوبر إلى تشريد أكثر من 000 36 شخص إلى أجزاء أخرى من الولاية وإلى ولاية جنوب كردفان. وأوفدت المنظمات الإنسانية بعثات تقييم لدعم الأشخاص المشردين.

35 - وواصل السودان استقبال لاجئين جدد من البلدان المجاورة، وبخاصة إثيوبيا وإريتريا وجنوب السودان. فمنذ بداية عام 2022، وصل أكثر من 100 38 لاجئ من جنوب السودان إلى السودان، وبخاصة

إلى ولايات النيل الأبيض وشرق دارفور وغرب كردفان وجنوب كردفان. واستمر وصول اللاجئين الإثيوبيين إلى شرق السودان وإقليم النيل الأزرق، ولكن بأعداد أقل. وعبر نحو 000 62 شخص إلى السودان منذ بداية الأزمة في شمال إثيوبيا في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 حيث لجأ 000 52 شخص إلى شرق السودان و 000 10 شخص إلى ولاية النيل الأزرق.

36 - وفي الفترة من 21 آب/أغسطس إلى 6 تشرين الثاني/نوفمبر، أُبلغ عن وقوع 46 من الحوادث الأمنية التي طالت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في السودان، وشملت تلك الحوادث الهجمات المسلحة، والاعتداء البدني، وعمليات الاقتحام، والسرقة، والمضايقة اللفظية.

ثالثا - دور الأمم المتحدة في السودان وتنفيذ القرار 2636 (2022)

ألف - الهدف 1: المساعدة في عملية الانتقال السياسي، وإحراز التقدم نحو إرساء الحكم الديمقراطي، وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وتحقيق السلام المستدام

37 - كثفت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة عملها الرامي إلى التوصل إلى اتفاق يقوده ويملك زمامه السودانيون لاستعادة انتقال ديمقراطي مدني ذي مصداقية في السودان. وتواصلت البعثة على نطاق واسع مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة السودانيين، بما في ذلك الأحزاب السياسية، والمجموعات النسائية، والأكاديميون، ومجموعات الشباب، ولجان المقاومة والجيش. ونسقت كذلك بشكل وثيق مع الشركاء الإقليميين والدوليين.

38 - وظلت الشراكة في إطار الآلية الثلاثية المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وإيغاد محورية لهذه الجهود. وواصلت الآلية العمل مع أصحاب المصلحة السودانيين ودعمهم بُغية تنظيم عملية سياسية قابلة للاستمرار. وبعد التوصل إلى تفاهم أولي بين الجيش وبعض القوى المدنية، قامت الآلية بجولات مكوكية بين الجهات الفاعلة المدنية والعسكرية للمساعدة في تضييق هوة الخلافات وقدمت الدعم، بما في ذلك المشورة التقنية، من أجل تيسير توافق الآراء. وفي 17 تشرين الثاني/نوفمبر، زارت الآلية كسلا لإشراك الجهات المعنية الشرقية في العملية السياسية وأولويات الشرق.

39 - وفي 8 و 9 و 14 و 15 أيلول/سبتمبر، قامت البعثة المتكاملة، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتيسير عقد اجتماعات مع 55 امرأة سودانية من الأحزاب السياسية والحركات المسلحة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ومجموعة حقوق المرأة. وتجمعت النساء حول جدول أعمال مشترك للمبادئ والأحكام الرئيسية من منظور حقوق المرأة لمناقشة الأولويات المتصلة بالشؤون الجنسانية في أي وثيقة دستورية أو مفاوضات مستقبلية على أساس هذه المبادئ. وواصلت النساء الاجتماع مع الآلية الثلاثية وأعضاء السلك الدبلوماسي.

40 - وواصلت البعثة المتكاملة أيضا إشراك ودعم مجموعة حقوق المرأة بوصفها وفدا قائما بذاته من النساء من السودان. وفي يومي 5 و 6 أيلول/سبتمبر، عقدت البعثة المتكاملة اجتماعا مع مجموعة حقوق المرأة في الخرطوم لتحليل المشهد السياسي ودعم وضع خطة عمل لتعزيز تأثير المجموعة وأنشطة التوعية التي تضطلع بها في الأقاليم وفي الخرطوم.

41 - وأشـــركت المكاتب الميدانية التابعة للبعثة المتكاملة في ولايات دارفور وجنوب كردفان والبحر الأحمر أصـحاب المصـلحة المحليين في العملية السـياسـية لتتسـنى مراعاة آرائهم، ولا سـيما آراء النسـاء والمشـردين داخليا، والشـباب. وواصـلت الأمم المتحدة تقديم المشـورة المتخصـصـة إلى أصـحاب المصـلحة المعنيين بشـأن المسـائل الانتخابية. غير أن مجالات التعاون الأخرى فيما يتعلق بمسـائل العملية الانتقالية ظلت تراوح مكانها ريثما يتم التوصل إلى اتفاق سياسي وتشكيل حكومة يقودها مدنيون.

42 - وخلال الفترة المشـمولة بالتقرير، عززت المشـاريعُ التي تُنفَّذ في جميع أنحاء السـودان بدعم من صـندوق بناء السلام المشاركةَ المجدية للشباب في بناء السلام. وساهمت المشاريع التي يدعمها الصـندوق في تحقيق نتائج ملموسـة في جميع المجالات الثلاثة ذات الأولوية لنهج الأمم المتحدة المشـترك. وبالإضـافة إلى ذلك، يشـارك أعضـاء فريق الأمم المتحدة القطري في أنشـطة تتصـل بالاسـتقرار، ولا سـيما لدعم إيجاد الحلول الدائمة للمجتمعات المضيفة والمشردين داخليا. ومن الأمثلة على تلك الأنشطة قيام البرنامج الإنمائي بتشـييد أحواض المياه المجهزة بالطاقة الشـمسـية في جنوب دارفور وجنوب كردفان، وبناء مدرسـة ابتدائية للبنات ومركز مجتمعي في جنوب دارفور، ودعم أنشطة الزراعة البعلية في ولاية النيل الأبيض.

43 - وواصـــلت البعثة المتكاملة تعزيز حقوق الإنســـان وحماية المدنيين. ومن 3 إلى 5 تشـــرين الأول/أكتوبر 2022، عقدت البعثة المتكاملة حلقة عمل لمدة ثلاثة أيام بشـأن تعزيز التواصـل مع جماعات المجتمع المدني العاملة في جنوب وغرب كردفان. وحضـــر حلقة العمل 33 ممثلا عن المجتمع المدني من عدة محليات في كردفان وركزت على حقوق الإنســـان وحماية الطفل وحماية المدنيين. ويجري توحيد التوصـيات في إطار يُفضـي إلى خطة عمل لجماعات المجتمع المدني. وأُجريت مشـاورات مع المفوضـية الاتحادية للعون الإنسـاني وحاكم ولاية جنوب كردفان لتسـليط الضـوء على بعض المسـائل التي انبثقت من حلقة العمل.

باء - الهدف 2: دعم عمليات السلام وتنفيذ اتفاق جوبا للسلام واتفاقات السلام المستقبلية

44 - لا تزال عملية السـلام مع الحركة الشـعبية لتحرير السـودان - قطاع الشـمال/فصـيل عبد العزيز الحلو، التي بدأت في جوبا في عام 2021 بوساطة من حكومة جنوب السودان وبتيسير من البعثة المتكاملة، متوقفة. ولا تزال البعثة على اتصـــال بحكومة جنوب السـودان والحركة الشـعبية لتحرير السـودان - قطاع الشمال بشأن هذه المسألة.

45 - واستمر تنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية لدارفور في المضـي قُدما وفقا لاتفاق جوبا للسلام. وكانت لجنة وقف إطلاق النار الدائم التي ترأسـها البعثة المتكاملة محورية في هذا الجهد. وواصـلت اللجنة رصـد انتهاكات وقف إطلاق النار في دارفور والتحقق منها والتحقيق فيها بصـورة نشـطة. وأتاح وصـولُ مزيد من الموظفين التابعين للبعثة المتكاملة للجنة تعزيزَ تفعيل لجانها القطاعية الخمس. وفي أعقاب نشـــر ممثلي الأمم المتحدة وحكومة السـودان والحركات المسـلحة، أصـبحت اللجان القطاعية الخمسـة قادرة على عقد الاجتماعات والاضطلاع بأنشطة مشتركة. بيد أنه لم يتم بعدُ إنشاء مكاتب فعلية للجان ولم تُنشر بعدُ أفرقة ميدانية في أي من المواقع. وبالنظر إلى التحديات الأولية المصـادَفة من حيث عدم كفاية الموظفين والحاجة إلى الدعم اللوجسـتي للجنة للاضـطلاع بمهامها بفعالية، تواصـل البعثة المتكاملة تقديم الدعم إلى اللجنة. وتُبذل حاليا جهود لتوفير حيز مكتبي للجان القطاعية في جميع ولايات دارفور الخمس. وقد بدأ المكتب الوطني للجنة في الفاشر عمله خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

46 - وواصلت لجنة وقف إطلاق النار الدائم اتصالاتها مع منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية، من خلال لجانها القطاعية بغية إنشاء شبكات الاتصال والإنذار الخاصة بها بشأن الانتهاكات المزعومة لوقف إطلاق النار. ونُفِّذ ما مجموعه 33 نشاطا توعويا على جميع المستويات طال أكثر من 350 شخصا، بمن فيهم المشردون داخليا وأعضاء لجان أمن الولاية والإداريون المحليون وأفراد القوات المسلحة السودانية والحركات المسلحة الموقِّعة في جميع أنحاء الإقليم. وعملت اللجنة مع فريق الأمم المتحدة القطري وشركاء آخرين لدعم الجهود الإنسانية.

47 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استجابت لجنة وقف إطلاق النار الدائم لأربعة انتهاكات مزعومة لوقف إطلاق النار وشكاوى ذات صلة في شمال دارفور ولانتهاكين في جنوب دارفور بما في ذلك من خلال الوساطة والتسوية اللتين قامت بهما اللجنة القطاعية لشمال دارفور، في ما يتعلق بانتشار مزعوم للقوات بما يتعارض مع المبادئ التوجيهية المنصوص عليها في اتفاق جوبا للسلام. وأسهمت اللجنة، التي تعمل بالتنسيق مع لجنة أمن الولاية في شمال دارفور، في تخفيف حدة التوترات في مخيم زمزم للمشردين داخليا خلال المظاهرات والاعتصام الذي أغلق طريق الفاشر - نيالا في شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر.

48 - وأجرت لجنة وقف إطلاق النار الدائم عدة أنشطة لبناء القدرات، شملت تدريبا أوليا للجان القطاعية وحلقات عمل بشأن إجراءات التشغيل الموحدة للجنة في ولايات شمال دارفور وغرب دارفور وجنوب دارفور. وعززت هذه الأنشطة الفهم المشترك لولاية اللجنة وبنت الثقة بين أعضائها، ومكنت اللجنة من الاضطلاع بأنشطتها بفعالية كفريق.

جيم - الهدف 3: المساعدة في بناء السلام وحماية المدنيين وبسط سيادة القانون، وخاصة في دارفور والمنطقتين

49 - من خلال العمل مع فريق الأمم المتحدة القطري، واصلت البعثة المتكاملة بذل جهودها لدعم وتعزيز حماية المدنيين ولتحديد سبل دعم وتسريع تنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين.

50 - وقامت البعثة المتكاملة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونيسف، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب مكافحة الإرهاب، وهيئة الأمم المتحدة لمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بالتعاون مع فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع، بوضع الصيغة النهائية لبرنامج مشترك متعدد السنوات لسيادة القانون. وقد صُمِّم هذا البرنامج للاستجابة للحالة السياسية ويشمل السودان كله مع التركيز على دارفور والشرق والمنطقتين المتمثلتين في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. وركزت الأنشطة الأولية المتكاملة للأمم المتحدة على عمليات التقييم المتصلة بمؤسسات سيادة القانون والجهات الفاعلة في سلسلة العدالة الجنائية مثل الادعاء العام والشرطة وعلى الامتثال لحقوق الإنسان.

51 - وتعمل البعثة المتكاملة واليونيسف مع السلطات المحلية لضمان حماية المدنيين في غرب دارفور. ويهدف المشروع إلى الوصول إلى ما يُقدَّر بنحو 000 50 شخص من خلال توفير الخدمات الأساسية المتكاملة، وتعزيز نظم الإنذار المبكر المجتمعية، ودعم الوساطة، مع تعزيز ثقافة التعايش السلمي.

52 - واشتركت البعثة المتكاملة ومفوضية حقوق الإنسان والبرنامج الإنمائي في تنفيذ عدد من الأنشطة المتعلقة بالعدالة الجنائية والمساءلة. وشملت تلك الأنشطة اجتماعين من اجتماعات المائدة المستديرة، عُقد أحدهما في الجنينة في 27 أيلول/سبتمبر والآخر في كادقلي في 12 تشرين الأول/أكتوبر، مع ممثلي المجتمع المدني لمناقشة تنفيذ أحكام المساءلة المنصوص عليها في اتفاق جوبا للسلام. وعُقدت اجتماعات مائدة مستديرة في الفاشر في 6 أيلول/سبتمبر ونيالا في 18 تشرين الأول/أكتوبر لمناقشة وضع استراتيجيات الدفاع في قضايا الاحتجاز التي تتسم بالحساسية مع نقابة المحامين. وبالإضافة إلى ذلك، أُجريت خلال الفترة المشمولة بالتقرير ثلاث مناقشات بشأن الترتيبات الدستورية المؤقتة المتصلة بمواضيع العدالة وحقوق الإنسان. وفي 16 تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت البعثة المتكاملة والبرنامج الإنمائي أول حلقة من سلسلة من المناقشات مع المحكمة العليا ومع 46 من قضاة المحاكم الريفية بشأن إصلاح نظام المحاكم الريفية. وفي تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، واصل كل من البعثة المتكاملة والبرنامج الإنمائي ومفوضية حقوق الإنسان مناقشة السياسات بشأن الامتثال للمعايير والقواعد الدولية في العمل الشرطي أثناء ضبط التجمعات السلمية مع المدعين العامين في بورتسودان والأبيض ووَد مدني ونيالا.

53 - وواصلت الوحدة الاستشارية للشرطة التابعة للبعثة المتكاملة العمل مع قوات الشرطة السودانية والمدعين العامين والمجتمعات المحلية. واضطلعت الوحدة بأنشطة لبناء القدرات لفائدة النظراء الوطنيين بالتعاون مع البرنامج الإنمائي وغيره من أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري. وساهمت الوحدة في تعزيز الحوار وبناء الثقة وتعميق التعاون بين سلطات الولاية والمجتمعات المحلية. ودعمت الوحدةُ قوات الشرطة السودانية والمدعين العامين وأفراد المجتمعات المحلية من خلال توفير دورتين من الدورات التدريبية للمدربين، و 7 دورات تدريبية متخصصة، و 4 حلقات عمل، و 32 جلسة استشارية، و 3 برامج لتوعية المجتمعات المحلية. واستفاد من أنشطة بناء القدرات هذه ما مجموعه 716 من أفراد الشرطة (141 امرأة و 575 رجلا)، و 759 من أفراد المجتمعات المحلية (594 امرأة و 165 رجلا)، ومدعيان عامان (امرأة واحدة ورجل واحد). ومن مجموع المستفيدين البالغ 477 1 مستفيدا، كان 736 من النساء و 741 من الرجال.

54 - وركزت الدورتان التدريبيتان للمدربين ودورتان من الدورات التدريبية المتخصصة على الخفارة المجتمعية ومنع أعمال العنف الجنسي والجنساني والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع والتحقيق فيها. ونُظِّمت هذه الدورات بالاشتراك مع البرنامج الإنمائي في الخرطوم خلال الفترة من 18 أيلول/سبتمبر إلى 10 تشرين الثاني/نوفمبر. وأدت التدريبات إلى زيادة القدرة التدريبية لقوات الشرطة السودانية ومن المتوقع أن تعزز استجابات الشرطة بشأن مسائل حماية المدنيين. وفي الفترة من آب/أغسطس إلى تشرين الثاني/نوفمبر، نظمت الوحدة الاستشارية للشرطة أيضا أربع دورات تدريبية بشأن حماية المدنيين لفائدة ضباط الشرطة في جنوب دارفور ودورات تدريبية بشأن الخفارة المجتمعية في زالنجي، بوسط دارفور من 5 إلى 8 أيلول/ سبتمبر.

55 - ومن 14 إلى 17 تشرين الثاني/نوفمبر، نظمت الوحدة الاستشارية التابعة للشرطة، بالاشتراك مع البرنامج الإنمائي وقوات الشرطة السودانية، حلقة عمل لدعم قوة الشرطة في إنشاء وتفعيل العمل الشرطي المجتمعي المنحى على أساس أفضل الممارسات الدولية. ولتعزيز الحوار وحل المشاكل بين الشرطة والمجتمعات المحلية، نظمت الوحدة الاستشارية للشرطة حلقة عمل لمدة يومين بشأن حماية المدنيين في الفاشر، بشمال دارفور، يومي 20 و 21 آب/أغسطس؛ وحلقة عمل مشتركة بين قوات الشرطة السودانية والقيادة المجتمعية بشأن الشراكة في مجال الخفارة المجتمعية في زالنجي، بوسط دارفور، في

19 أيلول/سبتمبر. وبالإضافة إلى ذلك، نظم البرنامج الإنمائي والبعثة المتكاملة حلقتي عمل لبناء القدرات: حلقة في مجال حقوق الإنسان في بورتسودان يومي 28 و 29 آب/أغسطس وحلقة في كسلا يومي 11 و 12 أيلول/سبتمبر.

56 - ومن 2 إلى 6 تشرين الأول/أكتوبر، أجرت وحدة بناء السلام التابعة للبعثة المتكاملة تقييما في كسلا، واجتمعت مع مسؤولين حكوميين محليين، ومع ممثلين عن الشباب، والنساء، والمجتمع المدني، والإدارة الأهلية. وكان الهدف من التقييم هو خلق فهم مشترك بين كيانات الأمم المتحدة لديناميات النزاع وفرص بناء السلام والتحديات في الشرق.

57 - ويجري تقديم الدعم إلى المكتب المتكامل لنائبة الممثل الخاص للأمين العام (المنسقة المقيمة/منسقة الشؤون الإنسانية) من خلال تمويل مقدم من مرفق الأنشطة الإنسانية والإنمائية وأنشطة بناء السلام والشراكات لمشروع مشترك بين فريق بناء السلام التابع للبعثة المتكاملة والبنك الدولي. ويهدف المشروع إلى تعزيز خطة بحثية مشتركة بشأن دوافع النزاع ومصادر القدرة على الصمود من شأنها إثراء التدخلات المتعلقة بالمسائل السياسية والاقتصادية والإنسانية وكذلك التدخلات المتعلقة بمنع نشوب النزاعات. وبالاستفادة من مواطن القوة والمزايا النسبية لكل من البنك الدولي والأمم المتحدة، سيستكشف المشروع كيفية توليد بيانات ذات نوعية أفضل في السودان، بما في ذلك على المستوى المحلي.

58 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأ العمل الذي بدأه صندوق بناء السلام وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء لوضع الصيغة النهائية لعملية لإطار مشترك للنتائج الاستراتيجية للاسترشاد بها في زيادة استثمارات آليتي التمويل هاتين في السودان كجزء من الجهود الرامية إلى توطيد إطار لبناء السلام. ومن خلال هذا العمل، تسعى الأمم المتحدة في السودان إلى تحسين الاتساق والتكامل في البرمجة مع زيادة الأثر وتحسين التنسيق، وخفض التكاليف العامة، وزيادة الكفاءة في استخدام التمويل. ويهدف إطار النتائج الاستراتيجية أيضا إلى تعزيز المساهمة الاستراتيجية لصندوق بناء السلام في بناء السلام في السودان من خلال التركيز على تحقيق الاستقرار في المناطق الساخنة وتعزيز البنى التحتية للسلام. ونتائج التقييمات السبعة لبناء السلام الجارية حاليا ستُثري في المستقبل العمل الذي يقوم به في الإطار.

59 - وقامت البعثة المتكاملة بتطهير 636 101 م^2 من الأراضي الملوثة بالذخائر المتفجرة في ولايات النيل الأزرق وجنوب كردفان ودارفور، وبتدمير 385 4 قطعة من المتفجرات الخطرة، بينها 921 3 طلقة من ذخائر الأسلحة الصغيرة، و 464 قطعة من الذخائر غير المنفجرة. وتم توفير أنشطة التثقيف والتوعية بالمخاطر لـ 226 7 شخصا (486 1 رجلا، و 188 2 امرأة، و 900 1 فتى، و 652 1 فتاة) وتم تدريب 225 متطوعا في مجال التوعية المجتمعية بمخاطر الذخائر المتفجرة. ويسرت البعثة المتكاملة الوصول الآمن لدوائر العمل الإنساني، وزادت من مساحة الأراضي المتاحة للاستخدام الإنتاجي، وأعادت إرساء أمن الأفراد والمجتمعات المحلية. وأجرت البعثة المتكاملة أيضا ثلاثة تقييمات في دارفور للاستجابة لحوادث تتعلق بالذخائر المتفجرة: تقييم استجابةً لانفجار مخزن الذخيرة في زالنجي، وسط دارفور، وتقييم استجابةً لحادث يتعلق بالذخائر المتفجرة في دوروم، شمال دارفور، وتقييم من أجل تحسين التنسيق مع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني في منطقة دارفور.

دال - الهدف 4: دعم تعبئة المساعدة الاقتصادية والإنمائية وتنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة في بناء السلام

60 - من خلال العمل في السياق الحالي للتحديات السياسية وتوقف المساعدات الإنمائية الدولية بعد انقلاب 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021، واصلت كيانات الأمم المتحدة العمل بشكل مشترك في السودان من خلال الأولويات المحددة في نهجها المشترك. وتقوم اليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي مثلا بتنفيذ برنامج بشأن "تعزيز القدرة على الصمود والتماسك الاجتماعي في دارفور" مع اتخاذ إجراءات متعددة السنوات في جنوب ووسط وشمال دارفور تستهدف مباشرة ما يُقدَّر بنحو 000 300 نسمة. ويهدف البرنامج إلى تعزيز الاعتماد على الذات والقدرة على الصمود والتماسك الاجتماعي لدى جميع الفئات السكانية الضعيفة.

61 - وتعمل اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية معا لتعزيز نظام الرعاية الصحية في السودان، وإجراء أنشطة الاتصالات لتغيير السلوك، وتوفير خدمات الرعاية الصحية المنقذة للحياة للحد من آثار الأوبئة، ودعم الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية. وتعمل الوكالات على نحو وثيق جدا على التحصين ونجحت في إعلان السودان خاليا من شلل الأطفال ودعمت تطعيم الملايين من الأشخاص ضد كوفيد-19.

62 - وفي 20 أيلول/سبتمبر، نظمت البعثة المتكاملة اجتماعا لمجموعة أصدقاء السودان مع ممثلي اللجنة العسكرية العليا المشتركة للترتيبات الأمنية، والجهات المانحة الدولية، ورئيس لجنة وقف إطلاق النار الدائم التابعة للبعثة المتكاملة وذلك من أجل دعم تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ الترتيبات الأمنية المحددة في مسار دارفور لاتفاق جوبا للسلام، بما في ذلك اللجنة الدائمة لوقف إطلاق النار. وقدم ممثلو اللجنة العسكرية العليا المشتركة إحاطة عن التقدم المحرز والتحديات التي تواجه تنفيذ الترتيبات الأمنية في إطار الاتفاق واحتياجات التمويل.

هاء - المسائل التشغيلية والتخطيطية للبعثة

63 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر تعزيز البعثة من الناحية التشغيلية، بما في ذلك في مكاتبها الميدانية السبعة، من أجل تنفيذ الولاية بمزيد من الفعالية. ويجري توسيع مواقع البعثة المتكاملة في جميع أنحاء دارفور، وكذلك في كادقلي والدمازين وكسلا وبورتسودان لاستيعاب الزيادة المعتمدة في عدد الموظفين. وفي 16 تشرين الأول/أكتوبر 2022، بلغ عدد موظفي البعثة 215 موظفا مدنيا، و 17 فردا من أفراد الشرطة، و 17 مراقبا عسكريا. وتمشيا مع استراتيجية الأمين العام للتكافؤ بين الجنسين على نطاق المنظومة، تشغل النساء أكثر من نصف التعيينات المدنية العليا (برتبة مد-1 فما فوق).

64 - ولتعزيز جهود التخطيط الاستراتيجي التي يبذلها فريق الأمم المتحدة القطري، تعمل البعثة المتكاملة والفريق القطري على وضع إطار نتائج مشترك لنهج الأمم المتحدة المشترك. واستعدادا لجهود التخطيط المشترك في المستقبل، بدأ أيضا العمل بشأن إطار التعاون المؤقت للفترة 2024-2025 من خلال تحديث التحليل القطري المشترك. وإطار التعاون المؤقت، الذي يمثل خطة متكاملة بين البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري، سيوجه ويدعم وثائق البرامج القطرية للوكالات والصناديق والبرامج. وتحت قيادة نائبة الممثل الخاص للأمين العام، عُدِّل هيكل التمويل الجماعي لضمان دعمه لتنفيذ نهج الأمم المتحدة المشترك. ويجري حاليا وضع الصيغة النهائية لإطار مشترك للنتائج الاستراتيجية لبرنامج تمويل السودان وصندوق بناء السلام الذي يحدد بوضوح المزايا النسبية للصندوقين، ويشكل نهجا برنامجيا مشتركا إزاء مجموعة من النتائج والمؤشرات المتوقع بلوغها. والقصد من ذلك هو تركيز تدخّل الأمم المتحدة في مجال بناء السلام على المناطق الأكثر عرضة للنزاع.

رابعا - ملاحظات

65 - بعد مرور أكثر من عام على الانقلاب العسكري في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021، تستمر المقاومة الشعبية للحكم العسكري ولا يزال البلد بدون حكومة بقيادة مدنية. ويمر الاقتصاد في مرحلة صعبة. وتزايدت الاشتباكات القبلية وغيرها من أعمال العنف المسلح. ويدفع المدنيون ثمنا باهظا مع الأرواح الكثيرة التي أُزهقت، وآلاف الأشخاص الذين تشردوا قسرا، والمنازل التي دُمِّرت في دارفور والمنطقتين المتمثلتين في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق.

66 - وفي ظل هذه الخلفية، فإن الزخم الأخير نحو تحقيق انفراجة سياسية يشكل فرصة يجب اغتنامها على وجه السرعة. وتمثل التفاهمات التي تم التوصل إليها بين الجيش وبعض القوى المدنية استنادا إلى مشروع الدستور الذي وُضع بمبادرة من نقابة المحامين السودانيين تطورا جديرا بالترحيب وهي، إلى جانب الإسهامات المقدمة من الجهات المعنية السودانية، تحول مشروع الدستور إلى أساس جامع من أجل التوصل إلى اتفاق سياسي. وأشيد بجهود المدنيين الساعين إلى بناء توافق في الآراء وأشجع القادة العسكريين على ترجمة التزاماتهم، التي تعهدوا بها في تموز/يوليه 2022 بالانسحاب من المشهد السياسي ونقل السلطة إلى المدنيين، إلى واقع. وأحث القوى المدنية على الاستفادة من هذه التفاهمات والتوصل إلى اتفاق مع الجيش تحت رعاية الآلية الثلاثية. وتمثل المشاركة القوية للنساء والشباب ولجان المقاومة في العملية أمرا مهما. كما أشجع المجتمع الدولي على مواصلة دعم الجهود التي تقوم بها الآلية لتيسير التوصل إلى اتفاق سياسي يعيد عملية الانتقال السياسي ويرسي الاستقرار في البلد.

67 - والعملية السياسية الجامعة التي يملك السودانيون زمامها ويقودونها هي وحدها التي يمكن أن توفر مسارا قابلا للتطبيق نحو اتفاق بين الأطراف على أدوار ووظائف كل منها خلال الفترة الانتقالية. وسيساعد ذلك في معالجة أكثر القضايا إثارة للجدل في صميم الأزمة الحالية، بما في ذلك إصلاح قطاع الأمن، وتحقيق العدالة للضحايا وأسرهم، وتنفيذ اتفاق جوبا للسلام. ويجب أن يكون المجتمع الدولي مستعدا لتعبئة الدعم السياسي والمالي بسرعة للحكومة الانتقالية من أجل تمكينها من التصدي للتحديات الهائلة التي يواجهها البلد.

68 - وستظل الأمم المتحدة ثابتة في دعمها للمشاركة المجدية وعلى قدم المساواة للمرأة في جميع مكونات الحياة العامة في السودان بما في ذلك في العملية السياسية وفي أي تسوية تفاوضية، وكذلك في العملية الانتخابية المقبلة. وإنني أثني على النساء السودانيات لالتزامهن بالسلام والتنمية المستدامة في البلد، المتجذر في حقوق الإنسان، وأرحب بمساهماتهن في المناقشات بين السودانيين من أجل مشاركة المرأة في العملية السياسية. وعلى الرغم من هذه الجهود، لا تزال المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا في المؤسسات والعمليات السياسية. لذا، فإن الاقتراح بتحديد حصة لا تقل عن 40 في المائة للنساء في كل من الوفود التفاوضية وهيئات صنع القرار هو تطور أمسّ ما تكون الحاجة إليه وموضع ترحيب.

69 - ومن الأهمية بمكان أن تهيئ السلطات بيئة موثوقة ومواتية للعملية السياسية من خلال الوقف الفوري للاستخدام المفرط للقوة وعمليات اعتقال المتظاهرين واحتجازهم، وأن تضمن حرية التعبير وحماية الحق في التجمع السلمي. وفي هذا الصدد، أحث السلطات على التحقيق بفعالية ونزاهة وفي الوقت المناسب في أي ادعاء أو اشتباه معقول ينطوي على الاستخدام غير المشروع للقوة أو غير ذلك من الانتهاكات من قِبَل أفراد قوات الأمن.

70 - وتظل قدرة الرابطات المهنية على العمل بحرية أمرا بالغ الأهمية بالنسبة للجهود الرامية إلى تحقيق التحول الديمقراطي في السودان. وفي هذا الصدد، يساورني القلق إزاء القرارات الإدارية والقضائية التي صدرت مؤخرا بشأن المركز القانوني لبعض الرابطات المهنية في البلد. وعلى وجه الخصوص، أثار قرارا حل الجمعية السودانية لحماية المستهلك واللجنة التوجيهية لنقابة المحامين السودانيين حالة من عدم اليقين القانوني وعطلا عمل هذين الكيانين.

71 - ويشكل تصاعد العنف القبلي في مختلف الولايات أمرا مثيرا للقلق بوجه خاص. ويساورني قلق عميق إزاء تجدد العنف الواسع النطاق في ولاية النيل الأزرق، فضلا عن الاشتباكات المسلحة في غرب كردفان. وتُفاقِم الأزمة السياسية المستمرة التهميش والمظالم السياسية، فضلا عن النزاعات التي لم تُحل بعد بشأن ملكية الأراضي. ويتعين على السلطات معالجة الأسباب السياسية والأمنية للعنف، ومنع نشوب النزاعات في المستقبل، وحماية المدنيين، ومحاسبة الجناة. ويجب عليها أن تعجل بتنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين وأن تنهض بالجهود الرامية إلى تعزيز المصالحة المجتمعية.

72 - وبعد مرور أكثر من عامين على توقيع اتفاق جوبا للسلام في تشرين الأول/أكتوبر 2020، لم يستفد منه بعدُ السكان الأكثر تضررا من النزاع في دارفور والمنطقتين. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في تنفيذ الترتيبات الأمنية في دارفور، ازدادت حالة السخط لدى السكان. ولن تكون المكاسب مستدامة ما لم تُعالَج الأسباب الجذرية للنزاع معالجة فعالة، بما في ذلك الحقوق المتعلقة بالأراضي، وعودة المشردين داخليا، والقضايا المتعلقة بالعدالة. وإنشاء مفوضية للأراضي في إطار مسار دارفور للاتفاق أمر بالغ الأهمية لتسوية المنازعات على ملكية الأراضي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إنشاء آليات للعدالة الانتقالية لوضع حد للإفلات من العقاب على الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في دارفور والمنطقتين قد طال انتظاره. وهناك حاجة إلى رصد فعال وشفاف لتنفيذ الاتفاق. وتُعدّ مشاركة المجتمعات المحلية وجماعات المجتمع المدني والنازحين داخليا والنساء أمرا أساسيا لتنفيذ الاتفاق بطريقة تُحسِّن حياة السكان.

73 - ومما يبعث على التفاؤل تراجع العنف القبلي الواسع النطاق في إقليم دارفور، بسبب التدابير التي اتخذتها الحكومة، بما في ذلك استجابةً لنداءات المشردين داخليا من مخيم زمزم في الفاشر، بشمال دارفور، من أجل زيادة الحماية وإمكانية الوصول إلى مزارعهم. ومع ذلك، فإن استمرار الهجمات الفردية على الفئات السكانية الضعيفة، بما في ذلك المزارعون والمشردون داخليا، فضلا عن الاشتباكات بين فصائل حركة جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد، ومع قوات الدعم السريع أمر مثير للقلق. ويجب على السلطات والحركات المسلحة غير الموقِّعة أن توقف الأعمال العدائية على وجه السرعة. ويتعين على الحكومة أن تبذل المزيد من الجهود لحماية المدنيين والتعجيل بنشر القوة المشتركة لحفظ الأمن.

74 - ولا تزال الاحتياجات الإنسانية تتزايد بسبب النزاع، والأزمة السياسية والاقتصادية، واستفحال حالة انعدام الأمن والعنف المحلي، والتشريد الداخلي المطول، إلى جانب نوبات الجفاف والفيضانات وتفشي الأمراض. وهناك حوالي 14,3 مليون سوداني من المحتاجين حاليا، ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى 15,8 مليون نسمة - أي حوالي ثلث السكان - في عام 2023. وقد وجه الشركاء في المجال الإنساني نداء إلى تقديم أكثر من 1,9 بليون دولار من أجل توفير المساعدة والحماية في السودان في عام 2022. وفي الوقت الراهن، تبلغ نسبة تمويل النداء 38 في المائة. ويقدِّر الشركاء في المجال الإنساني الدعم الذي تلقّوه من الجهات المانحة حتى الآن، لكنهم يطالبون بتقديم المزيد من أجل إيصال المساعدة المنقذة للحياة التي تشتد الحاجة إليها إلى الفئات السكانية الأكثر ضعفا. فقد أدت أعمال العنف الأخيرة في ولايتي النيل الأزرق وغرب كردفان إلى تشريد ما يقرب من 000 100 شخص. وأدعو السلطات إلى توفير إمكانية وصول منظمات المساعدة الإنسانية دون عوائق لكي تتمكن المنظمات الإنسانية من إجراء التقييمات وتقديم المساعدة، مع ضمان سلامة كل من العاملين في المجال الإنساني والأصول الإنسانية.

75 - ويشكل الدعم البرنامجي لثمار السلام، والقدرة على الصمود، والبرمجة على نطاق النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام للحد من الاحتياجات على المدى الطويل أمورا بالغة الأهمية لاستقرار السودان. ولا تزال المنظمة تسترشد بنهج الأمم المتحدة المشترك الذي حددت من خلاله المجالات التي يمكن أن تُحدِث فيها فرقا هاما في حياة شعب السودان وسُبل عيشه. ويشمل ذلك الاستثمارات في بناء السلام المحلي، وتحقيق الاستقرار المجتمعي، والبنية التحتية الحيوية، والخدمات الأساسية، وسبل العيش. ولضمان استمرار هذا العمل البالغ الأهمية، فإن التبرعات المقدمة من الجهات المانحة هي أمر أساسي. وأحث الشركاء الدوليين على مواصلة دعم جهود فريق الأمم المتحدة المتكامل في السودان وأؤكد أهمية تقديم الدعم في الوقت المناسب إلى الحكومة الانتقالية المقبلة بقيادة مدنية.

76 - وإني أشكر ممثلي الخاص، فولكر بيرتس، وجميع موظفي الأمم المتحدة في السودان، وشركاءنا، ولا سيما الاتحاد الأفريقي وإيغاد، على ما يبدونه من تفان مستمر وما يبذلونه من جهود لدعم السودان وشعبه. وتظل الأمم المتحدة ملتزمة بدعم الشعب السوداني خلال هذه الأوقات العصيبة.